مسارات الجمع بين تعارض أقوال العلماء في الجرح والتعديل
- ابن حبان البستي انموذجًا -

بحث تقدم به

الأستاذ الدكتور مصطفى إسماعيل مصطفى

التدريسي في كلية العلوم الإسلامية/ قسم الحديث

أستاذ الحديث وعلومه في قسم الحديث النبوي

كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية.

البريد الإلكتروني: mustafa.i.mustafa@aliraqia.edu.iq

الملخص

تناولت في هذا الدراسة منهجية التعامل مع ظاهرة تعارض أقوال علماء الجرح والتعديل في الحكم على رواة الحديث، مع التركيز على العلامة ابن حبان البستي كأنموذج، وقد اتبعت المنهج الانتقائي والتحليلي، من خلال دراسة نماذج من التراجم المكررة عند ابن حبان ومحاولة معرفة أسباب الاختلاف، وبيان أغراض ابن حبان من التكرار، ومقارنة كلامه بأقوال النقاد وتحليلها، ومن ثم الوصول إلى نتيجة واضحة، خاصة فيما وقع عنده من تعارض في أحكامه بين كتابيه "الثقات" و"المجروحين". كما أوضحت أنَّ قضية التعارض من أعقد المسائل التي تواجه الباحث في علم الجرح والتعديل، خاصة عند دراسة منهج أئمة النقاد كابن حبان البستي، ويتطلب التعامل معها دقة ومعرفة بمنهج كل إمام؛ لأجل فهم الدوافع التي أدّت إلى اختلاف أحكامهم.

وبينت أنَّ التعارض في أحكام ابن حبان على الرواة لا يعني التناقض المُطلق في الأحوال كلّها، وأنَّ الجمع بين أحكامه المتعارضة على الرواة يمكن توجيهها من خلال خمسة مسارات رئيسية: كتراجع ابن حبان عن جرح الراوي، أو التعارض بسبب الوهم في اسم الراوي، أو التعارض بسبب تغير رأي ابن حبان في مرتبة الراوي، أو تكرار ذكر الراوي بسبب الجرح النسبي، أو التعارض بسبب شيخ الراوي أو تلميذه.

وختمت البحث بذكر النتائج، مؤكدًا على أهمية معرفة هذه المسارات وأنَّها تُعين الباحث على استيعاب منهج الإمام ابن حبان، والتعامل مع التناقضات الظاهرية في أحكامه، والخروج بحكم دقيق على الرواة.

الكلمات المفتاحية: المسارات، التعارض، ابن حبان، الجرح والتعديل.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم وسلك سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

لما كانت السُّنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فإنها تحتاج إلى أقصى درجات الدّقة في التثبت من صحة أحاديثها، وإنَّ الحفاظ عليها يتطلب جهودًا فردية وجماعية. وكان من الوسائل والطرق التي ابتكرها علماء الإسلام للحفاظ على السُّنة النبوية هو علم الجرح والتعديل، والذي يهدف إلى صيانتها من أي تحريف أو تزييف أو خطأ، إذ يتناول تقييم الرواة لتحديد مدى صدقهم وضبطهم، وهو أمر حاسم لقبول أحاديثهم أو ردّها، حتى جُعِل خط الدفاع الأول عنها.

ويعدّ تعارض الجرح والتعديل هو أحد أبرز عوارض أو مشاكل هذا العلم وأكثرها دقة وتعقيدًا، ويحدث هذا التعارض عندما يُصدر أكثر من إمام في الجرح والتعديل أو حتى من إمام واحد حكمًا مختلفًا على الراوي نفسه. وعندما يتعارض قولان في راوٍ واحد، فإنَّ الوصول للجمع بين هذه الأقوال يضمن عدم الظلم للراوي، وإذا تُرك التعارض دون محاولة للجمع أو الترجيح، فسوف يفتح الباب أمام قبول أحاديث ضعيفة أو ردّ أحاديث صحيحة، مما يؤثر على نقاء السنة. وإنَّ الجمع بين الأقوال عملية دقيقة تتطلب علمًا واسعًا بأقوال الأئمة وأسباب ومراتب الجرح والتعديل.

وإنَّ الباحث ليرى ظاهرة التعارض في كتب الجرح والتعديل واضحة وخاصة في أقوال الأئمة المكثرين في نقد الرجال؛ كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حبان. وقد حاول العلماء من المحدثين قديمًا وحديثًا دراستها ومعالجتها فيما أطلقوا عليه بـ "تعارض الجرح والتعديل" لما لذلك من أهمية في الحكم على الأحاديث.

ولما كان الجمع بين الأقوال المتعارضة في الجرح والتعديل ركنًا أساسيًّا في منهج النقد الحديثي لضمان نقاء السنة، ولترسيخ أسس هذا العلم الذي تميز به علماء الإسلام، وللتأكيد على أنَّ علم الحديث ليس مجرد نقل، بل هو علم قائم على الفهم والتحليل والتدقيق، رأيت الخوض في دراسة حالات التعارض أو التكرار عند العلامة ابن حبان من خلال كتابيه "الثقات" و"المجروحين" وفيهما ما يزيد عن مئة وستة وثلاثين راويًّا[1]، ولأبين من خلال هذه الدراسة أهم الأسباب التي

(١) ذكر ذلك الشيخ الدكتور عداب الحمش في دراسته: الإمام محمد بن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل: ٩٩٩، واعتمدته أنا في دراستي، أما الدكتور مبارك سيف الهاجري فأوصلهم إلى ١٥٩ راويا، ينظر كتابه الرواة الذين ترجم لهم

جعلت ابن حبان يكرر التراجم في كتابيه، وليكون صورة تعبّر عن غيره من النقاد الذين تتكرر أقوالهم في النقد، وقد سميت البحث بـ(مسارات الجمع بين تعارض أقوال العلماء في الجرح والتعديل ـ ابن حبان البستي انموذجًا ـ).

مشكلة البحث:

بني البحث على الخوض في أمور عدة منها:

١- دراسة أسباب ظاهرة تكرار الرواة في كتابي "الثقات" و"المجروحين"، إذ إنَّ التكرار يضع الباحث أمام تناقض ظاهري في حكم الإمام الواحد على الراوي نفسه.

٣- معرفة أثر التعارض في مرتبة الراوي.

٢- توضيح منهج ابن حبان في التوثيق والتجريح، ومدى تأثير ظاهرة التكرار على مرتبة ابن حبان كأحد كبار أئمة الجرح والتعديل.

أهميته الموضوع:

إنَّ دراسة حالات التعارض أو التكرار عند ابن حبان وغيره من الأئمة لها أهمية واضحة في علم الحديث، لأنها:

١- تُساهم في فَهْم أعمق لمنهج ابن حبان، وكيفية تعامله مع الرواة.

٢- كما تُمكّن الباحث من الوصول إلى الحكم الأدق على الراوي، من خلال جَمْع أقوال النقاد والموازنة بينها والترجيح.

٣- وهي تُبرز دقّة المنهج النقدي عند المحدثين، وكيف أنَّهم لم يكونوا يأخذون الأحكام بظواهرها، بل يتعمّقون في البحث والاستقراء.

٤- وتُساعد كذلك في صيانة السُّنة النبوية بتَمييز الرواة الذين يمكن الاعتماد عليهم من غيرهم.

ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات للدكتور مبارك الهاري ط١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

الدراسات السابقة:

استفدت في بحثي من دراسات سابقة عن ابن حبان كان في مقدمتها:

١- "الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل"، تأليف الدكتور عداب الحمش، رسالة ماجستير نوقشت سنة ١٩٨٥م.

٢- "تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابيه الثقات والمجروحين" إعداد الدكتور أمين بن عبد الله الشقاوي. رسالة ماجستير عام ١٩٩٨م.

٣- "الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات". للدكتور مبارك سيف الهاري ط١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

منهج البحث :

اتّبعت في كتابة هذا البحث المنهج الانتقائي، والتحليلي، من خلال دراسة نماذج من التراجم المكررة عند ابن حبان ومحاولة الوصل إلى أسبابها، وبيان أغراض ابن حبان من التكرار ومقارنة كلامه بأقوال النقاد وتحليلها، والوصول إلى نتيجة واضحة، خاصة فيما وقع عنده من تعارض في أحكامه بين كتابيه.

خطة البحث:

وقد جعلته على مقدمة ومبحثين وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

- المقدمة، اشتملت على أهمية البحث وأهدافه، ومشكلته، والدراسات السابقة له، ومنهج البحث وخطته.
- المبحث الأول: تعارض الجرح والتعديل، مفهومه وحكمه.
- المبحث الثاني: تعارض الجرح والتعديل عند ابن حبان.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.
- خامسًا: قائمة المصادر التي أخذت منها مادة البحث.

أسأل الله تعالى المعونة والتوفيق والسداد، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

المبحث الأول
تعارض الجرح والتعديل، مفهومه وحكمه

المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحاً

التعارض لغة:

يُشتق مصطلح التعارض من الفعل "عارض"، الذي يعني المقابلة والممانعة(١)، والتعارض: مصدر من: "تَعارَضَ الشيئان" إذا تقابلا، بحيث يمنع وجود أحدهما وجود الآخر(٢)، ومنه تعارض الحُجّتين المتساويتين؛ لأنَّ كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها. والكلام المتعارض يصير كأنه يقف بعضه في عُرض بعض، فيمنعه من النفوذ كالحجر في الطريق يمنع السالكين(٣)، ومنه تعارض الأدلة عند الأصوليين واعتراضات الفقهاء لأنها تمنع من التمسك بالدليل(٤).

التعارض اصطلاحًا:

يُعرّف تعارض الأدلة عند الأصوليين بأنه: «تقابل دليلين على سبيل الممانعة». وقيل: «تقابل الحُجّتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجِبه الأخرى: كالحل والحرمة، والنفي والإثبات». وقيل: «تقابل دليلين على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه»(٥).

والمراد وجود اختلاف أو تناقض ظاهري بين الأدلة الشرعية «القرآن والسنة» أو بين «الأدلة العقلية»، مما يستدعي البحث عن طُرق للجمع بينها أو ترجيح أحدها على الآخر وفق قواعد أصول الفقه، قال علاء الدين البخاري « ورُكْن المعارضة: تقابل الحُجّتين على السواء لا مَزية لأحدهما في حُكمين»(٦).

---

(١) ينظر معجم المقاييس في اللغة، مادة «عرض»: ٢٧٣/٤، وتاج العروس من جواهر القاموس: ٤٢٠/١٨.

(٢) ينظر القاموس المحيط، مادة «عرض»: ٦٤٦، والتقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام: ٢/٣، ومعجم المصطلحات الفقهية والألفاظ الفقهية: ٤٦٦/١.

(٣) ينظر لسان العرب، مادة « عرض »: ١٦٨/٧، ومعجم المصطلحات الفقهية والألفاظ الفقهية: ٤٦٦/١.

(٤) ينظر المصباح المنير: ٤٠٢/٢.

(٥) ينظر المهذب في علم أصول الفقه المقارن: ٢٤١١/٥.

(٦) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: ١٢٠/٣.

أما التعارض في الجرح والتعديل فهو: أنْ يُذكر في الراوي ما يَقتضي الجرح ورّد روايته، ويأتي عن آخرين العكس بما يقتضي التعديل وقبول روايته، كأن يقال: إنه ثقة، وعن آخرين: إنه ضعيف[١].

وهذا التعارض إما أن يكون قد صدر من إمام واحد في الراوي، أو يكون قد صدر من إمامين أو أئمة متعددين، وهو الأكثر في هذا الباب[٢].

المطلب الثاني: حكم تعارض الجرح والتعديل

الجمع بين الأقوال في الجرح والتعديل عملية دقيقة تتطلب علمًا واسعًا بأقوال الأئمة وأسباب الجرح والتعديل ومراتبها، والهدف هو الوصول إلى تقييم عادل ومنصف للراوي بناءً على الأدلة المتوفرة.

وتعارض الأقوال في الراوي تارة يمكن الجمع والتوفيق بين القولين، إذ يكون التعارض ظاهريًّا، وتارة لا يمكن الجمع بينهما، بأن تكون العبارتان صريحتين في الاختلاف، فهما على نوعين:

أولاً: التعارض الظاهري:

بأنْ يختلف موضوع كلّ منها عن الآخر، ويلتبس الأمر على نقلته، ثم يتبين بعد ذلك أنْ لا تعارض حقيقي بين القولين، قال الأمير الصنعاني: « واعلم أنَّ التعارض بين التعديل والتجريح إنَّما يكون تعارضًا عند الوقوع في حقيقة التعارض، إذ الكلام في ذلك وهو ما يتعذّر فيه الجمع بين القولين، أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة. مثال ذلك: أنْ يجرح هذا بفسق قد علم وقوعه منه ولكن علمت توبته أيضًا والجارح جرح قبلها- قبل التوبة - فإنه لا تعارض بين الجرح والتعديل على هذا، أو يجرح بسوء حفظ مختص بشيخ أو بطائفة والتوثيق يختص بغيرهم، أو سوء حفظ مختص بآخر عمره لقلة حفظ أو زوال عقل، وقد تختلف أحوال الناس فكم من عدل في بعض عمره دون بعض، ولهذا كان السعيد من كان خير عمله خواتمه، فإذا اطُّلع على التاريخ، أي تاريخ روايته وتاريخ اختلاطه، فهو مخلص حسن، وقد اطُّلع عليه في كثير من رجال الصحيح جُرحوا بسوء الحفظ بعد الكبر والصحيح من أحاديثهم روي عنهم قبل ذلك، فلا تعارض» [٣].

---

(١) ينظر منهج النقد في علوم الحديث: ١٠٠.

(٢) ينظر الرفع والتكميل: ١١٤، وتحرير علوم الحديث: ٥١٥/١.

(٣) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: ١١٠/٢.

ثانيا: التعارض الحقيقي:

لتعارض الجرح والتعديل صورتان، هما:

أولاً: التعارض الصادر من عالمين (أو أكثر):

فإذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد؛ فجرحه بعضهم، وعدّله بعضهم، ففي ترجيح أحدهما على الآخر أقوال:

١- تقديم الجرح مطلقاً: حتى لو كان المعدلون أكثر، فإنَّ أصحاب هذا الرأي يقدمون الجرح على التعديل مطلقاً. وهذا الرأي نقله الخطيب عن جمهور العلماء[١]. وقال ابن الصلاح: إنه الصحيح[٢] وكذا صححه الأصوليون، كالإمام فخر الدين والآمدي؛ لأنَّ مع الجارح زيادة علم، لم يطلع عليها المعدل؛ ولأنَّ الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل.

قال الحافظ العراقي:

وقدَّموا الجرحَ، وقيل: إنْ ظهرْ ... مَنْ عَدَّلَ الأكثرَ فهو المُعتبرْ[٣]

٢- تقديم التعديل إنْ زاد عدد المعدلين على المجرحين: حكاه الخطيب في الكفاية عن طائفة؛ وذلك لأنَّ كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم. وقلة الجارحين تضعف خبرهم. ووهّن الخطيب هذا وبين أنَّ الجمهور على خلافه، معلّلاً أنَّ المعدلين، وإنْ كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي[٤].

---

(١) قال الخطيب: « اتفق أهل العلم على أنَّ من جرحه الواحد والاثنان، وعدله مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى، والعلة في ذلك أنَّ الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه ، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل». الكفاية في علم الرواية، باب القول في الجرح والتعديل إذا اجتمعا، أيهما أولى: ١٠٥.

(٢) قال ابن الصلاح: « إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم؛ لأنَّ المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل... والصحيح - والذي عليه الجمهور - أنَّ الجرح أولى». معرفة علوم الحديث: ١٠٩.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة: ٣٤٥/١، وتدريب الراوي: ٣٦٥/١.

(٤) قال الخطيب: « وهذا خطأ لأجل ما ذكرناه من أنَّ الجارحين يصدّقون المعدلين في العلم بالظاهر، ويقولون: عندنا زيادة علم لم تعلموه من باطن أمره... لأنَّ المعدلين وإنْ كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا: نشهد أنَّ هذا لم يقع منه، لخرجوا بذلك عن أنْ يكونوا أهل تعديل أو جرح، لأنَّها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإنْ لم يعلموه، فثبت ما ذكرناه». الكفاية: ١٠٧.

٣- العمل بالمرجّحات: فعندما يتعارضان لا يترجح أحدهما إلا بمرجح: حكاه ابن الحاجب عن ابن شعبان من المالكية. وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول ... ففي هذه الصورة حكاية الإجماع على تقديم الجرح، خلاف ما حكاه ابن الحاجب(١).

٤- تقديم الجرح المفسّر: يقدم الجرح إنْ كان مفسّراً سواء كان التعديل المعارض مجملاً باقٍ على إبهامه أم كان مفسّراً، وإلا فيبقى على تعديل الراوي.

قال السخاوي: « لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فُسّر، وعليه يحمل قول من قدم التعديل، أما إذا تعارضا من غير تفسير فالتعديل كما قاله المزي وغيره»(٢).

وقال اللكنوي: « إنَّ الذي دلّت عليه كلمات الثقات وشهدت به جمل الأثبات هو أنه إنْ وجد في شأن راو تعديل وجرح مبهمان قدّم التعديل، وكذا إنْ وجد الجرح مبهمًا والتعديل مفسرًا قدّم التعديل، وتقديم الجرح إنما هو إذا كان مفسرًا، سواء كان التعديل مبهمًا أو مفسرًا، فاحفظ هذا»(٣).

٥- تقديم قول الأعلم والأوثق: نقله البلقيني(٤).

والراجح: هو التفصيل بين الجرح المفسّر وغيره مع مراعاة القرائن الأخرى، فالجرح المفسّر له قوة دلالية أكبر، ولكن لا يُرد التعديل الثابت بمجرد جرح مبهم، بل تُدرس جميع القرائن والأحوال للوصول إلى القول الراجح. فإذا تجرد الحال عن القرائن، فالأصل المعمول به عند الأئمة: تقديم الجرح المفسّر على التعديل، وتقديم التعديل على الجرح المبهم(٥).

ولكن هنالك جملة من الضوابط ينبغي مراعاتها عند النظر في تعارض الجرح والتعديل؛ للنظر في الترجيح والوصول إلى أرجح الأقوال، وهي كما يأتي:

١- لا عبرة بجرح لم يصح إسناده إلى الإمام المحكي عنه، ولا يلتفت إلى جرح يغلب على الظن أنَّ مصدره ضعيف، أو الجرح الصادر من المجروح(٦).

---

(١) ينظر شرح التبصرة والتذكرة: ٣٤٥/١، وتدريب الراوي: ٣٦٥/١.

(٢) فتح المغيث: ٣٥/٢.

(٣) الرفع والتكميل: ١٢٠.

(٤) قال الحافظ البلقيني: «قيل: يرجّح بالأحفظ». مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ٢٩٤.

(٥) ينظر شرح التبصرة والتذكرة: ٣٤٥/١، وتدريب الراوي: ٣٦٥/١.

(٦) قال الحافظ ابن حجر منتقدًا تضعيف ابن سعد لعبد الرحمن المعافري: « لم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا؛ فإن مادته من الواقدي في الغالب والواقدي ليس بمعتمد». ينظر هدي الساري: ٤١٧.

٢- لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته، كالبخاري ومسلم وأحمد والشافعي ومالك.

٣- يتوقف في قبول الجرح إنْ كان سببه الاختلاف في الاعتقاد، أو المنافسة بين الأقران(١).

٤- لا يقبل الجرح والتعديل إلا من ثقة متقن عارف بأسبابهما معرفة جيدة(٢).

٥- من لم يثبت فيه الجرح ولا التعديل، ولكن الشيخين أو أحدهما احتج به فهو ثقة.

٦- لا يقبل جرح الأقران إلا ببينة وحجة.

٧- كلّ طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن الأولى شعبة (ت١٦٠هـ) وسفيان الثوري (ت١٦١هـ)، وشعبة أشدّ منه، ومن الثانية يحيى القطان (ت ١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن، ومن الثالثة يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وأحمد (ت٢٤١هـ)، ويحيى أشدّ من أحمد، ومن الرابعة أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) والبخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وفائدة معرفة ذلك طلب المقارنة بين أقوال النقاد، فإنَّ معرفة ما إذا كان الناقد متشددًا أو متساهلًا يساعد في ترجيح أحد القولين على الآخر. فإذا وثّق راويًا ناقد متشدد وضعّفه ناقد متساهل، فإنَّ قول المتشدد يكون أقوى دلالة على ثقة الراوي. والعكس صحيح إذا جرح متشدد وعدّل متساهل(٣).

٨- الجارح المتأخر إذا عارض توثيق الأئمة المتقدمين، يُتأنّى في الأخذ بجرحه حتى يتبين وجهه والسبب الذي من أجله جرحه.

٩- قد يرد التوثيق والتضعيف من الأئمة مُقيَّدين فلا يُحْكَمُ بواحد منهما على الراوي بإطلاق، بل بحسب ما يقتضيان معًا من جرح وتوثيق. توثيق الراوي فيما حدّث به في بلد دون آخر، كتوثيق الراوي فيما حدّث به عن أهل إقليم دون آخر، وتوثيق حديث الراوي في وقت دون وقت، وتضعيف رواية الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وممن ينبغي أن يُتوقَّف في قَبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جَرَحه عداوةٌ سببها الاختلاف في الاعتقاد ... ويلحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيرًا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين لهذا وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه ويتأمل». لسان الميزان: ٢١٢/١.

(٢) قال الحافظ ابن حجر بحق أبي الفتح الأزدي: «لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات» هدي الساري: ٣٨٦.

(٣) ينظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٤٨٢/١.

١٠- يراعى سياق الكلام الذي ترد أثناءه ألفاظ الجرح والتعديل وقرائن الأحوال التي اقتضت ورودها في الراوي[١].

١١- قد ترد ألفاظ الجرح والتعديل المنقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكيّة بالمعنى في كتب المتأخرين لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار وتلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل في الحكم على الراوي توثيقاً وجرحاً. ولذا يتعيّن توثيق تلك الأقوال من مصادرها الأصلية.

ثانياً: التعارض في قول إمام واحد:

هناك أسباب لحدوث هذا التعارض، وكيفية التعامل معه يعتمد على طبيعة هذا التعارض، فمن الأسباب:

١- تغير رأي الإمام بمرور الزمن[٢].

٢- اختلاف حال الراوي[٣].

٣- اختلاف الغرض من القول[٤].

٤- الشك والتردد[٥].

---

(١) قال الحافظ ابن كثير: « والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عُرِفَ من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك». الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ١٠٦.

(٢) ومن ذلك قول عباس الدُّوري في ترجمة ثواب بن عتبة: « سمعت يحيى يقول: «شيخ صدق» فإن كُنْتُ كتبتُ عن أبي زكريا (ابن معين) فيه شيئاً، أنه ضعيف، فقد رجع أبو زكريا وهذا هو القول الأخير من قوله«. تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٢٧٢/٤.

(٣) قد يكون للراوي أحوال مختلفة، فقد يكون ثقة في روايته عن شيوخ معينين أو في فترة معينة من حياته، وضعيفاً في روايته عن غيرهم أو في فترة أخرى. هنا، لا يعتبر القولان متعارضين حقيقةً، بل يُحمل كل قول على الحالة التي وصفها الإمام.

(٤) قد يقول المعدل: «فلان ثقة» ولا يريد به أنه ممن يُحْتجُّ بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، وقد يُقْرنُ بأوثقَ منه فيقول: «فلان ضعيف» أي بالنسبة لمن قُرِنَ به في السؤال، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن حاله. فقد سأل عثمان الدارمي يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. فقال: « ليس به بأس. قال: قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقْبُري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف ». فتضعيف ابن معين للعلاء إنما هو بالنسبة لسعيد المقْبُري وليس تضعيفاً مطلقاً. تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: ١٧٣.

(٥) قد يتردد الإمام في تقييم الراوي ويذكر قولين أو أكثر يدل أحدهما على الثقة والآخر على الضعف بصيغة تدل على عدم الجزم بأحدهما، ففي هذه الحالة، لا يعتبر هذا تعارضًا بالمعنى الدقيق، بل يدل على أن الإمام لم يستقر رأيه النهائي في الراوي.

٥- الخطأ أو الوهم[١].

٦- اختلاف الرواية عن الإمام.

وعند وجود التعارض من الإمام الواحد، يكون العمل على الترتيب الآتي[٢]:

١- النظر إلى تاريخ القولين: إذا أمكن تحديد تاريخ صدور كلّ قول، فيُعتبر القول الأخير ناسخاً للأول، والعمل على المتأخر من قوليه[٣].

٢- محاولة الجمع والتوفيق: وذلك بالبحث عن طريقة لحمل القولين على محملين مختلفين أو حالتين مختلفتين للراوي[٤].

٣- الترجيح بين القولين: إذا لم يمكن الجمع أو معرفة التاريخ، يتم الترجيح بين القولين بناءً على:

- قوة الدليل الذي استند إليه الإمام في كل قول.
- وضوح وصراحة اللفظ المستخدم في كل قول.
- كثرة الرواة عن الإمام لهذا القول.

---

(١) النقاد بشر قد يقع منهم الخطأ أو الوهم في بعض الأحيان، فإذا ثبت خطأ أحد قولي الإمام بدليل قاطع، يُعتمد القول الصواب ويُترك القول الخطأ.

(٢) قال الزركشي: » فأما إذا تعارضا من قائل واحد فلم أر من تعرض له، وهذا يتفق ليحيى بن معين وغيره يروى عنه تضعيف الرجل مرة وتوثيقه أخرى وكذا ابن حبان يذكره في الثقات مرة ويدخله في الضعفاء أخرى. قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في المدخل: وهذا لأنه قد يخطر على قلب المسؤول عن الرجل من حاله في الحديث وقتًا ما ينكره قلبه فيخرج جوابه على حسب الفكرة التي في قلبه ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر فيجيب عما يعرفه في الوقت منه. قال: وليس ذلك بتناقض ولا إحالة ولكنه صدر عن حالين مختلفين عرض أحدهما في وقت والآخر في غيره. قلت (الزركشي): والظاهر في هذه الحالة أنه إن ثبت تأخر أحد القولين عن الأخر فهو المعمول به، وإلا وجب التوقف كما سبق». النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ٣٦١/٣.

(٣) يقول الحافظ السخاوي: « فهذا قد لا يكون تناقضًاً، بل نسبيًا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاده، وحينئذٍ فلا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين: إنَّ الظاهر أنَّ المعمول به المتأخر إن علم، وإلا وجب التوقف». فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ٣٦/٢.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في ترجمة هدبة بن خالد القيسي البصري: « قد وثقه الناس، وقرأت بخط الذهبي: قوّاه النسائي مرّة، وضعّفه أخرى. قلت (ابن حجر): لعلّه ضعّفه في شيء خاص». هدي الساري: ٤٤٧. وقال العلامة ظفر أحمد التهانوي :« إذا اختلف قول الناقد في رجل، فضعّفه مرة وقوّاه أخرى، فالذي يدلّ عليه صنيع الحافظ ابن حجر أن الترجيح للتعديل، ويحمل الجرح على شيء بعينه». قواعد في علوم الحديث: ٤٣٠.

٤- إذا لم توجد قرينة خاصة يرجّح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد، وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.

٥- التوقف: إذا لم يتمكن العلماء من الترجيح بين القولين بشكل قاطع، فقد يتوقفون عن الحكم على الراوي حتى يظهر دليل آخر يرجح أحد القولين[١].

(١) ذكر أبو حفص ابن شاهين: أن يحيى بن معين وثق أبا قتادة الحراني في رواية الدوري عنه، وأما في رواية المفضل بن غسان فقال عنه أنه «ضعيف». قال ابن شاهين: «وهذا القول في أبي قتادة يوجب التوقف فيه حتى تقع شهادة أخرى على أحد القولين فيعمل بحسب ذلك». ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ١١١.

المبحث الثاني
تعارض الجرح والتعديل عند ابن حبان

من الأمور التي أثارت نقاشًا بين العلماء تلك المتعلقة بتكرار التراجم عند ابن حبان، فهو قد يذكر الراوي في كتابه «الثقات» ثم يعود ويجرحه في كتابه «المجروحين»، وهذا التناقض الظاهري أثار تساؤلات عند العلماء، وفسّره العلماء بمسارات متعددة؛ كأنْ يكون سببه الخطأ والوهم أو أنه قصد العدالة الظاهرية للراوي في «الثقات»، بينما في «المجروحين» تناول جانب الضبط.

وسأحاول في هذا المبحث الوصول لهذه المعاني، مستدلاً بما ورد من تراجم مكررة والتي بلغ عددها ١٥٩ راويًا. وقبل ذلك أقدم ترجمة مختصرة لابن حبان.

المطلب الأول: التعريف بالحافظ ابن حبان باختصار

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته:

هو محمد[١] بن حِبان بن أحمد بن حِبان بن مُعاذ بن مَعْبد بن سهيد[٢] بن هدية بن مرة بن سَعْد بن يزيد بن مرة بن زيد بن عبد الله بن دارم بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم بن مُرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، أبو حاتِم التميميُّ الدارميُّ البُسْتيُّ[٣].

فهو عربي نسبًا من بني تميم بن مُرّ، لكنه عاش في بلاد الأفغان.

(١) تنظر ترجمته في: الأنساب للسمعاني في «الحباني» منه: ٣٩/٤، ومعجم البلدان لياقوت: ٤١٥/١، وإنباه الرواة للقفطي: ١٢٢/٣، والكامل لابن الأثير: ٢٥٩/٧، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٩٢/١٦، والوافي بالوفيات للصفدي: ٢٣٦/٢، وشذرات الذهب لابن العماد: ٢٨٥/٤.

(٢) كذا بسين غير منقوطة، ووقع في بعض المصادر (شهيد) بالمعجمة. ويراجع تعليق العلامة المعلمي اليماني عليه في كتاب الأنساب فقد أورد الاختلاف فيه: ٣٩/٤.

(٣) التميمي والدارمي نسبتان معروفتان، وهما لمن في سلسلة نسبه، وأما البُسْتي: فهي نسبة لمدينة بُست بضم الباء وسكون السين وآخرها التاء، ويقال لها تُست أيضاً، وهي بلدة واسعة ذات أقضية قرب هلمند في أفغانستان. ينظر الأنساب: ٢/ ٢٢٤، ومعجم البلدان: ٤١٤/١.

ثانيًا: مولده ونشأته ووفاته (٢٧٠هـ - ٣٥٤هـ):

وُلِد ابنُ حبان في مدينة بُسْت عام (٢٧٠هـ) أو بعدها بقليل، ونشأ بها نشأة صالحة، حيث أمضى فيها طفولته وأوائل شبابه، فحفظ القرآن الكريم في صغره، ودرَسَ الفقه واجتهد في دراسته، وتعلَّم التفسير والحديث والتاريخ والعربية، وبرع في ذلك كله، ودرَسَ إلى جانب ذلك الطب والنجوم والعلوم العقلية، واجتهد في الطلب وأحبَّ الإكثار من العلم والأدب منذ حداثته، وكان ذكيًّا مبرّزًا في استيعاب العلوم، ولازم معلميه واستفاد منهم العلم الديني والدنيوي، واقتبس منهم الخصال والصفات الحميدة، فلم يكن معروف عنه الغرور أو الكبر. ولما استكمل علوم بلده بدأ في الرحلة، فسافر شرقًا وغربًا وتنقل في الأمصار قرابة أربعين سنة، يقول ابن حبان عن رحلاته: «ولعلنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية»[١]، وقال ابن كثير: » رحل إلى البُلْدان، وسمع الكثير من المشايخ»[٢]. فلما تم له الأمر رجع إلى بُسْت، وولي القضاء مدة[٣]، ثم شرع في التأليف والإفادة، وتدريس العلوم حتى وافاه الأجل في ليلة الجمعة الثامن من شهر شوال سنة (٣٥٤هـ)، وهو على مذهب أهل الحديث في المعتقد، حيث يرى أنَّ الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص[٤]. وقد ترك بصمة واضحة حيث خلف الكثير من الإنجازات في خدمة العلم والإسلام.

ثالثًا: شيوخه وتلاميذه:

بلغ العلامة ابن حبان مكانة رفيعة، فقد حفر اسمه في تاريخ الحضارة الإسلامية، وترك بصمات لا تُمحى في مجالات متنوعة من العلوم الشرعية.

وقد تتلمذ على يد الكثير من العلماء والفقهاء والمشايخ المبرزين، ممن روى عنهم الحديث والفقه، ونذكر منهم: في مصر من أبي عبدالرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، وبالبصرة من زكريا بن

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ١/ ١٥٢. وإسبيجاب، أو إسفيجاب، بالفاء، مدينة تقع إلى الشمال من طشقند، وهي اليوم ضمن جمهورية كازخستان. ينظر معجم البلدان لياقوت: ١٧٩/١.

(٢) البداية والنهاية: ١٢/ ٢٢٧.

(٣) ينظر البداية والنهاية: ٢٢٧/١٢. قال أبو سعد الإدريسي: «كان على قضاء سمرقند زمانا، وكان من فقهاء الدين». ينظر سير أعلام النبلاء: ٩٤/١٦.

(٤) ينظر « آراء ابن حبان في مسائل العقيدة ومنهجه في عرضها» للدكتور عبدالعزيز بن عبدالله المبدل، رسالة ماجستير في قسم الدراسات الإسلامية، شعبة العقيدة، كلية التربية، جامعة الملك سعود. سنة النشر١٤١٧ هـ: ص ٤٢٢.

يحيى الساجي (ت٣٠٧هـ)، وبالموصل من أبي يعلى أحمد بن علي (ت٣٠٧هـ). وبنيسابور من ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، وبحران من أبي عروبة الحراني (ت٣١٨هـ)، وغيرهم.

كما تتلمذ عليه الكثير من المحدثين ورووا عنه الأحاديث، والفقهاء الذين نهلوا من علمه، ونذكر منهم: أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وأبو عبد الله بن منده (ت٣٩٥)، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاتي (قبيل ٤٠٠هـ)، ومنصور بن عبد الله الخالدي (ت٤٠٢هـ)، وأبو عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، وخلق سواهم[١].

رابعًا: أقوال العلماء فيه:

أثنى العديد من كبار العلماء على فضل ابن حبان وعلمه الغزير وأهمية نتاجاته العلمية، ومن أقوالهم ما ذكره:

قال أبو سعد عبد الرحمن الإدريسي (ت٤٠٥هـ): «لقد كان ابن حبان من فقهاء الناس المشهورين في الأمصار والأقطار، فقد كان عالما بالنجوم والطب وفنون العلوم، بالإضافة إلى ذلك فقد ألّف المسند الصحيح، والتاريخ، والكتب المشهورة في كل الفنون»[٢] .

وقال الحاكم (ت٤٠٥هـ): «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال»[٣].

وقال أبو سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ): «كان إمامًا فاضلاً مكثرًا من الحديث والرحلة والشيوخ، عالماً بالمتون والأسانيد، أخرج من معاني الحديث ما عجز عنه غيره، ومن تأمل تصانيفه وطالعها علم أنَّ الرجل كان بحرًا في العلوم»[٤].

وقال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): «كان أبو حاتم هذا رحمه الله واسع العلم، جامعًا بين فنون منه، كثير التصنيف، إمامًا من أئمة الحديث، كثير التصرف فيه والافتنان، يسلك مسلك شيخه ابن خزيمة في استنباط فقه الحديث ونكته»[٥].

---

(١) ينظر الأنساب: ٤٠/٤، وسير أعلام النبلاء: ٩٣/١٦، وطبقات الشافعية الكبرى: ١٣١/٣.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء: ٩٤/١٦.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٩٤/١٦.

(٤) الأنساب: ٤٠/٤.

(٥) طبقات الفقهاء الشافعية: ١١٦/١.

خامسًا: مؤلفات ابن حبان:

ترك العلامة ابن حبان إرثاً عظيمًا وعددًا كبيرًا من المؤلفات، التي لازالت تفيد الأمة الاسلامية، وقد جاء ذكر خمسة وخمسين منها في هدية العارفين[١]، ولا غرابة في ذلك فقد كان ابن حبان موصوفًا بكثرة التصنيف، لكن كثيراً منها لم يصلنا بسبب ضعف الهمم وانتشار الفتن[٢]، ومن مؤلفاته المشهورة:

(المسند الصحيح) في الحديث، و(روضة العقلاء) في الأدب، و(الأنواع والتقاسيم)، و(معرفة المجروحين من المحدثين) و(كتاب الثقات) و(علل أوهام أصحاب التواريخ) و(أسامي من يعرف بالكنى)، و(مشاهير علماء الأمصار)، وغيرها[٣].

المطلب الثاني: الجرح والتعديل عند ابن حبان

يعدّ كلام الحافظ ابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ) في نقد الرواة في كتابيه «الثقات» و «المجروحين» مصدرًا مهمًا من مصادر الجرح والتعديل، فهو من كبار أئمة الجرح والتعديل وحفاظ الحديث، وله منهج مميز في تضعيف الرواة وفي توثيقهم، وينبغي على الباحث أنْ لا يهمله، خاصة إذا كان نقدًا مفسرًا، ولبيان ذلك:

أولاً: منهج ابن حبان في توثيق الرواة في كتاب «الثقات»:

لابن حبان منهجٌ خاصٌ في توثيق الرواة، اشتهر به، وقد أثار جدلاً بين العلماء، حيث وصفه البعض بالتساهل في التوثيق، خاصة في حق المجاهيل، فعندما يذكر راوياً في "الثقات" لم يرو عنه إلا واحد، أو لم يوثقه غيره، فإن توثيقه هذا لا يُعتبر قويًّا عند طائفة من المحققين، ولهذا يُعد توثيق ابن حبان لمثل هؤلاء المجاهيل من أدنى درجات التوثيق.

(١) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ٤٥/٢، وينظر سير أعلام النبلاء: ٩٥/١٦.

(٢) صرح الذهبي في سيره ٩٥/١٦ عن سبب ضياع مؤلفات ابن حبان فذكر عن: « مسعود بن ناصر، قال: وهذه التواليف إنما يوجد منها النزر اليسير، وكان ابن حبان قد وقف كتبه في دار، فكان السبب في ذهابها مع تطاول الزمان ضعف أمر السلطان، واستيلاء المفسدين».

(٣) ينظر الأعلام للزركلي: ٧٨/٦.

ومن معالم منهجه في التوثيق:

١- تقديم العدالة ما لم يثبت خلاف ذلك: عرف ابن حبان في "الثقات" بذكره لعدد كبير من الرواة الذين لم يوثقهم غيره[١]، ويُعزى ذلك إلى أنَّ شرط التوثيق عنده كان أوسع نسبيًّا؛ فقد كان يكتفي بانتفاء أسباب الجرح الظاهرة، وبكون الراوي لا يروي المناكير، وهذا يختلف عن منهج بعض النقاد الذين يتشددون في طلب القرائن الدالة على العدالة مثل النظر في حفظ الراوي وإتقانه.

٢- الاستقلالية في الحكم على الرواة: لا يميل ابن حبان في "الثقات" إلى ذكر أقوال النقاد الآخرين في الرواة الذين يوثقهم، وهذا يظهر عدم تقليده لغيره من الأئمة النقاد، فتكونت له مدرسته ومنهجه النقدي الخاص.

٣- الشمولية في "الثقات": عدّ العلماء كتاب "الثقات" مرجعًا مهمًا لعدد كبير من تراجم الرواة، مما ساعد في حفظ مروياتهم.

٤- الإيجاز والاختصار: يميل ابن حبان في تراجم الرواة في كتاب "الثقات" إلى الإيجاز الشديد، بذكر شيء عن الراوي، مع حكم إجمالي بالتوثيق، وهو منهج قصده لأجل الاختصار في الكتاب.

٥- التفريق بين أنواع الرواة: قسّم الرواة في كتابه إلى طبقات زمنية من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وهكذا، ثم رتب أسماء الرواة داخل كل طبقة ترتيبًا يعتمد على الأمصار أو الأنساب أو الحروف، مما يدل على منهجه الدقيق في التصنيف.

٦- توثيق المجاهيل: اشتُهر عن ابن حبان توثيقه لمن لم يُعرف عنه جرح أو تعديل، أو من لم يُعرف عنه إلا رواية قليلة، وهذا المنهج جعله يوثّق عددًا من الرواة الذين لم يوثقهم غيره، أو الذين سكت عنهم أكثر الأئمة [٢].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «قال ابن حبان: «... إذ الناس على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يروِ عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها». قال الحافظ: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذ انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهبٌ عجيبٌ الجمهور على خلافه، وهذا مسلكه في كتاب «الثقات» الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن ينص أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأنَّ عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم». لسان الميزان: ٢٠٨/١.

(٢) ينظر علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: ١٥٩.

أما موقف العلماء من توثيق ابن حبان فيلخصه لنا العلامة المعلمي اليماني في التنكيل بما يأتي: والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل»[1].

ثانيًا: منهج ابن حبان في تضعيف الرواة، من خلال كتاب "المجروحين":

يعد كتاب "المجروحين" لابن حبان من أمهات كتب الجرح والتعديل، ويعتمد ابن حبان في منهجه في التضعيف على جوانب عدة، منها:

١- الجرح المفسّر: حيث يذكر سبب الجرح، كأن يقول عن الراوي: "يقلب الأسانيد"، "يضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية"، " كثير الخطأ".

٢- نقل أقوال الأئمة السابقين: فهو ينقل في بعض التراجم جرح الرواة عن كبار أئمة النقد السابقين كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم، وهذا يضيف قوة لكلامه.

٣- ذكر بعض الأحاديث المستنكرة للراوي: وهي فائدة مهمة، لأنَّ بذكر ما يستنكر من حديث الراوي يُعين على فهم سبب تضعيف الراوي عمليًّا، ويضع الراوي في مرتبته الصحيحة.

٤- التشدد في الجرح: نسب بعضُ العلماء ابنَ حبان إلى التشدد في جرح الرواة، وأنَّ هذا التشدد في الجرح هو وجه آخر لمنهجه العام الذي يهدف إلى تمييز الصحيح من السقيم، ولضمان نقاء الصحيح. ودليل ذلك أن بعض الرواة الذين ضعفهم في "المجروحين" قد يكونون ثقات عند غيره من الأئمة.

---

(١) التنكيل: ٦٦٩/٢.

ومثال ذلك سويد بن عمرو الكلبي [م، ت، س، ق] فقد قال الإمام الذهبي في "ميزان الاعتدال" بعد أن نقل توثيقه عن ابن معين وغيره: « وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية»(١)، وهذا يدل على شدة ابن حبان في الجرح. ومن مظاهر تشدده في الجرح؛ شدة العبارات في الجرح، وجرح الراوي لأسباب دقيقة مع تتبع الأخطاء اليسيرة للرواة. ومع ذلك يظل ابن حبان من كبار أئمة الجرح والتعديل، وكتابه "المجروحون" من المراجع الأساسية في هذا الفن.

المطلب الثالث: دوافع ابن حبان للتكرار وطرق دفع التعارض

إنَّ من أهداف البحث هو استكشاف الدوافع الكامنة وراء تكرار التراجم عند العلامة ابن حبان والتعارض الناجم عن ذلك، ومحاولة فهم الأسباب المنهجية والتصنيفية التي دفعته لهذا الأمر؛ فهل كان التكرار مجرد خطأ، أم أنه كان يخدم أغراضاً علمية دقيقة تتعلق بالتصنيف، وفي سياق الدوافع، سأبين ذلك وفق مسارات متعاقبة، علّها تكون واضحة ودقيقة في الوقت عينه.

وأقصد بالمسار هو الخط الذي يوضّح حركة شيء ما، والطريق التي يسلكها الفرد لتحقيق أهدافه(٢)، وهذه المسارات يمكن أنْ تكون متنوعة وتختلف باختلاف الدوافع. وفيما يأتي بيان المسارات:

المسار الأول: تراجع ابن حبان عن جرح الراوي:

وذلك بأنْ يعدل عن رأيه السابق، فبعد أنْ كان قد جرحه، تراجع عن هذا الجرح وقَبل روايته أو وثّقه. وهذا التراجع يمكن أنْ يكون لأسباب مختلفة، كظهور أدلّة جديدة، أو زوال سبب الجرح، أو الخطأ والوهم. وهو على قسمين:

أ- تراجع صريح: كأنْ يقول: كنت قد ضعفتُ فلانًا، ولكني تراجعت عن ذلك.

ب- تراجع ضمني: وهو أنْ يفعل فعلاً يدل على تراجعه عن الجرح، مثل أنْ يذكر شيئًا عن الراوي الذي كان قد جرحه سابقًا بما يترجح تعديله، أو العكس.

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة: ١١٤٦/٢، والمعجم الوسيط: ٤٦٧/١.

فمثال التراجع الصريح:

سفيان بن حُسين بن حسن، أبو محمد أو أبو الحسن، الواسطي[١].

فقد ذكره ابن حبان في كتابه المجروحين وضعفه نسبيًّا[٢] في روايته عن الزهري خاصة[٣]، ثم أعاده في كتابه الثقات[٤] ونص على تراجعه عن الحكم السابق، فقال: « وهو ثقة في غير حديث الزهري، يجب أنْ يمحى اسمه من كتاب المجروحين».

فهذا نصّ صريح منه يدعو فيه لمحو اسم الراوي من الضعفاء. لكن: لم بقي في كتاب المجروحين، مع أنه طلب أن يُمحى منه؟ فالجواب لأنه لم يستطع حذفه لانتشار الكتاب بين أيدي الطلبة، فأشار إلى ذلك في كتاب الثقات، والله أعلم.

ومثال التراجع الضمني:

١- مالك بن مالك، شيخ لأبي إسحاق السبيعي[٥].

ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وسكت عنه، فهو عنده عمومًا في مرتبة القبول، لكن لما أعاده في المجروحين[٧] ضعفه ضعفًا شديدًا، فقال: «لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب».

وهذا الراوي ضعيف بالاتفاق[٨]، والذي يبدو أنَّ ابن حبان أعاد النظر فيه فوجده لا يصلح للقبول، فأعاده ذكره في المجروحين وبين ضعفه ونكارة حديثه.

المسار الثاني: التعارض بسبب الوهم في اسم الراوي:

---

(١) قال ابن حجر عنه: « ثقة في غير الزهري باتفاقهم، من السابعة، مات بالري مع المهدي، وقيل: في أول خلافة الرشيد. خت م ٤». تقريب التهذيب: ٢٤٤ (برقم ٢٤٣٧). قلت: وإنما خرج له مسلم في المقدمة، فكان حقه أن يرمز له (مق) بدلاً من (م). ينظر تهذيب الكمال: ١٣٩/١١.

(٢) التضعيف النسبي: هو الإشارة إلى ضعف في حديث الراوي مقارنة بروايات أخرى له أو بروايات رواة أوثق منه، مع إمكانية قبول بعض رواياته الأخرى التي لم يظهر فيها هذا الضعف.

(٣) المجروحين: ٣٥٨/١. قال ابن حبان فيه: «إذا روى عن غيره (الزهري) أشبه حديثه حديث الأثبات، فالأنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري والاحتجاج بما روى عن غيره».

(٤) الثقات ٤٠٤/٦.

(٥) قال الذهبي: «لا يدري من هو». ميزان الاعتدال: ٤٢٨/٣.

(٦) الثقات ٣٨٨/٥.

(٧) المجروحين: ٣٦/٣.

(٨) تنظر أقوال عنه في ميزان الاعتدال: ٤٢٨/٣، ولسان الميزان: ٤٤٥/٦.

قد يحصل التعارض في الجرح والتعديل بسبب الوهم في اسم الراوي، حيث يقع وهم أو خطأ في اسم الراوي، مما يؤدي إلى الخلط بين راويين مختلفين، أحدهما قد تم توثيقه والآخر قد ضعّف. وهنالك أسباب للوهم في اسم الراوي، منها:

١- التشابه في الأسماء أو في الألقاب والكنى: حيث يكون هناك راويان أو أكثر يحملون أسماء متشابهة، مما يوقع في الوهم. وقد يشتهر الراوي بلقبه أو كنيته أكثر من اسمه، ويختلط مع غيره للتشابه، فيحدث الالتباس. وصنف فيه كتب "المتفق والمفترق".

٢- كثرة نعوت الراوي: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به، فيُظن أنه راوٍ آخر، ويحصل الوهم. وصنف فيه الخطيب كتاب "موضح أوهام الجمع والتفريق".

٣- عدم التصريح باسم الراوي؛ لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصرح باسمه: "المبهم". وصنف في هذا النوع كتب "المبهمات".

٤- قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه بسبب قلة روايته، فربما لم يروِ عنه إلا راو واحد، فيصل الوهم لعدم وجود معلومات كافية عنه، وصنف في هذا النوع كتب سميت كتب الوحدان، منها كتاب "الوحدان" للإمام مسلم بن الحجاج.

٥- الوهم: قد يتوهم الناقد أنَّ شخصًا معينًا هو المعني بالجرح أو التعديل، فيذكر اسمه بالخطأ[١].

فمثال التعارض بسبب الوهم في اسم الراوي:

١- عباد بن مسلم الفزاري[٢].

ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر كنيته، بل قال: «يروي عن جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم عن ابن عمر، روى عنه وكيع»[٣]، وسكت عنه.

ثم أعاده في المجروحين وضعفه، فقال: «عباد بن مسلم أبو يحيى الفزاري، يروي عن أبي داود عن أبي الحمراء، روى عنه أبو داود الطيالسي وأبو عاصم. منكر الحديث على قلته، ساقط الاحتجاج بما يرويه، لتنكبه عن مسلك المتقين في الأخبار، وأحسبه الذي يروي عن الحسن

(١) ينظر مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٣٩٥/١، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: ٥٨٦.

(٢) قال ابن حجر عنه: «صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة. قد ت س ق». تقريب التهذيب: ٤١٠ (برقم ٤٨٦٣).

(٣) الثقات ١٦٠/٧.

الذي يروي عنه الثوري وأبو نعيم، فإن كان كذلك فهو مولى بني حصن كوفي يخطئ»[١].

ونلاحظ الاختلاف بين الترجمتين، في الشيوخ والتلاميذ، كما أنه كناه في المجروحين بأبي يحيى.

وهذا الراوي روى له الأربعة باسم عبادة بن مسلم الفزاري[٢]، وكذا ترجم له الإمام البخاري في تاريخه[٣].

وقد توهم ابن حبان في المجروحين فسماه عبادًا، وجزم الدارقطني بوهم ابن حبان، فقال: «وهم ابن حبان في تسميته، هو عبادة»[٤].

ولعل ابن حبان جعلهما راويان، أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فلا تعارض حينئذ، أو تراجع عن التوثيق إلى التضعيف لشيء ظهر له[٥].

٢- عبد الرحمن بن بديل بن ميسرة العقيلي البصري[٦].

ذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وسكت عنه، ثم ذكره في المجروحين[٨] باسم عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء، وقال عنه: «منكر الحديث»، وجزم الذهبي[٩] بأن ابن حبان وهم في تسميته.

ولما التبس الاسم عليه جعلهما راويين مختلفين؛ فساقه في الثقات باسم عبدالرحمن بن بديل بن ميسرة، ولم يجد ما يضعفه به، فهو توثيق منه في الجملة، ثم ذكره في المجروحين باسم عبدالرحمن بن بديل بن ورقاء، واعتمد في تضعيف على كلام ابن معين حيث قال: «سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء عن أبيه؟ فقال: ضعيف»[١٠].

---

(١) المجروحين: ١٧٣/٢.

(٢) ينظر تهذيب الكمال: ١٩٢/١٤. قال المزي: « ذكره ابن حبان في كتاب الثقات فيمن اسمه عباد. وكذلك ذكره في كتاب الضعفاء أيضًا».

(٣) التاريخ الكبير: ٩٥/٦.

(٤) ينظر ميزان الاعتدال: ٣٧٦/٢.

(٥) قال ابن حجر عنه: « ثقة، اضطرب فيه قول ابن حبان». تقريب التهذيب: ١٨٣ (برقم ٣١٥٩).

(٦) قال ابن حجر عنه: «لا بأس به، من الثامنة. س ق». تقريب التهذيب: ٣٣٧ (برقم ٣٨٠٩).

(٧) الثقات ٣٧١/٨.

(٨) المجروحين: ٥٢/٢.

(٩) ميزان الاعتدال: ٥٤٩/٢.

(١٠) المجروحين: ٥٢/٢.

والصواب أنهما راو واحد، وهو مختلف فيه؛ فقال ابن معين في رواية عنه، وأبو داود، والنسائي: ليس به بأس، ووثقه الطيالسي، وعن ابن معين في رواية أنه ضعيف. واختار ابن حجر أنه لا بأس به(١).

٣- عمران بن ظَبيان الكوفي(٢).

ذكره ابن حبان في الثقات(٣)، وجعله من أهل المدينة، وسكت عنه، ثم ذكره في المجروحين(٤) وجعله من أهل الكوفة وقال عنه: «كان ممن يخطئ لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار».

والذي يظهر أن ابن حبان جعلهما راويين، أحدهما مدني ثقة ذكره في الثقات، والآخر كوفي ضعيف ذكره في المجروحين، فلا تعارض عنده حينئذ. والصواب أنهما راو واحد كما بينه العلماء(٥)، وجزم الحافظ ابن حجر في تقريبه بأن ابن حبان تناقض فيه(٦).

٤- عبد الله بن المؤمل بن وهب الله المخزومي المكي(٧).

ذكره ابن حبان في الثقات(٨)، ثم ذكره في المجروحين(٩) وبين أنَّهما راويان رغم أنَّهما يتشابهان في الاسم والبلد، فقد نص على المغايرة بقوله: «وليس هذا بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه بن المبارك».

ولما كانا مختلفين عنده، فلا تعارض حينئذ بين الراويين؛ فإن أحدهما ثقة ساقه في الثقات والآخر ضعيف ذكره في المجروحين.

لكن الراجح من الأقوال أنهما راو واحد، بل جزم العلماء بوهم ابن حبان فيه، فقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «فهذا ابن حبان إنَّما وثّق هذا؛ لأنه ظنه غيره والحق أنه هو»(١٠)، وقال في

(١) تنظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال: ٥٤٤/١٦، وميزان الاعتدال: ٥٤٩/٢، وتقريب التهذيب: ٣٣٧.

(٢) قال ابن حجر عنه: « ضعيف، تناقض فيه ابن حبان. بخ س». تقريب التهذيب: ٤٢٩ (برقم ٥١٥٨).

(٣) الثقات ٢٣٩/٧.

(٤) المجروحين: ١٢٣/٢.

(٥) ينظر تهذيب الكمال: ٣٣٤/٢٢، وميزان الاعتدال: ٢٣٨/٣.

(٦) ينظر تقريب التهذيب: ٤٢٩ (برقم ٥١٥٨).

(٧) قال ابن حجر عنه: « ضعيف الحديث، من السابعة. بخ ت ق». تقريب التهذيب: ٣٢٥ (برقم ٣٦٤٨).

(٨) الثقات ٢٨/٧.

(٩) المجروحين: ٢٧/٢.

(١٠) تهذيب التهذيب: ٤٤٠/٢.

التقريب: « ذكره ابن حبان في الثقات وقال هو غير الذي قبله فوهم هو هو»[١]. وجمهور العلماء يرون أنه ضعيف الحديث[٢].

المسار الثالث: التعارض بسبب تغير رأي ابن حبان في مرتبة الراوي:

إنَّ تغير رأي الناقد في الراوي هو ظاهرة موجودة في الجرح والتعديل، وتشير هذه الظاهرة إلى مدى دقة هذا العلم. فالناقد قد يُصدر حكمًا على راوٍ معين بالتعديل أو الجرح، ثم يعود في وقت لاحق ويُغيّر هذا الحكم، سواء بتعديل راوٍ كان قد جرحه، أو بتجريح راوٍ كان قد وثقه.

ويعود سبب تغير رأي الناقد إلى أمور عدة، منها:

١- اكتشاف معلومات جديدة: وهذا السبب هو الأكثر شيوعًا. مثل: اكتشاف تدليس للراوي، أو سماعه لأحاديث منكرة رواها الراوي، وهذه المعلومات تؤثر في مرتبة الراوي، فتدفع الناقد لتغيير حكمه السابق.

٢- تغيّر حال الراوي نفسه: قد تتغير حال الراوي بمرور الزمن، كأنْ يصاب الراوي بالاختلاط، فيفقد بعضًا من دقّة حفظه في آخر عمره بسبب المرض أو فقدان الكتب، فيغير الناقد رأيه فيه.

٣- تغيّر اجتهاد الناقد أو منهجه: قد يكون الناقد متساهلاً في بداية حياته النقدية، ثم يزداد تشدده مع الخبرة، فيُعيد النظر في بعض أحكامه.

٤- تعدد الروايات عن الناقد: وذلك بأنْ ينقل عنه اثنان من تلاميذه؛ فيذكر أحدهما عنه قولاً، ويذكر الآخر قولاً مغايرًا، فتتعد الأقوال عنه[٣].

ومثال التعارض بسبب تغير رأي ابن حبان:

١- عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد[٤].

ذكره ابن حبان في الثقات، وأثنى على عبادته، ثم ضعفه ضعفًا نسبيًّا فقال: «يعتبر بحديثه إذا كان دونه وفوقه ثقات، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية سعيد بن عبد الله بن دينار[٥]؛ فإنَّ

(١) تقريب التهذيب: ٣٢٥ (برقم ٣٦٤٩).

(٢) تنظر أقوال العلماء الذين ضعفوه في تهذيب الكمال: ١٨٩/١٦.

(٣) ينظر خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: ٣٧، وتحرير علوم الحديث: ٥١٣/١.

(٤) قال الذهبي: « وهو ضعيف الحديث». تاريخ الإسلام: ١٣٩/٤.

(٥) له ترجمة في الضعفاء الكبير: ١٠٣/٢، وتاريخ دمشق: ١٧٠/٢١، ولسان الميزان: ٤٦/٤، وقال ابن حجر عنه: « مجهول ».

سعيدًا يأتي بما لا أصل له عن الإثبات»[١].

ثم عاد في المجروحين فضعفه مطلقًا، بقوله: «كان ممن يغلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروي، فكثر المناكير في روايته، فبطل الاحتجاج به»[٢].

ويبدو أنَّ ابن حبان قد تغير رأيه فيه، بسبب المناكير التي وجدها في مروياته، سواء حدّث عنه سعيد بن عبد الله بن دينار أم غيره[٣]، خاصة وأنَّ النقاد متفقون على ضعفه[٤]، ولذلك عاد وذكره في المجروحين ليبن ما استقر عليه حاله، وقد عاب الحافظ ابن حجر ذكره في القات فقال: «ذكره في الثقات فما أجاد»[٥].

٢- عبد الله بن عُبيدة بن نَشِيط الرَّبَذي[٦].

ذكره ابن حبان في الثقات[٧]، وسكت عنه، وهذا يدل على التوثيق والقبول.

ثم أعاد ذكره في المجروحين[٨]، فضعفه ضعفًا شديدًا بقوله: «منكر الحديث جدًّا، فلست أدري السبب الواقع في أخباره من عبد الله أو من أخيه؛ لأنَّ أخاه موسى ليس بشيء في الحديث، وليس له راو غيره، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه».

وهذا يدل على أن ابن حبان تغير رأيه في هذا الراوي، وذلك بعد أنْ وجد النكارة في حديثه، ولكن اشتبه أمره هل النكارة منه أم من أخيه عبيدة[٩]، فتركه بالكلية، خاصة وأنَّ حديثه لا يجيء إلا من طريق أخيه. ثم نقل ابن حبان ما يؤكد هذا المعنى من كلام يحيى بن معين وهو قوله: «هو

---

(١) الثقات ١٢٤/٧.

(٢) المجروحين: ١٥٤/٢.

(٣) قال ابن حجر: «وقد أورد عنه أبو أحمد بن عدي عدة أحاديث مناكير من غير رواية سعيد عنه وقال: له غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وكان صاحب مواعظ»، تعجل المنفعة: ٨٣١/١.

(٤) قال ابن عبد البر: «أجمعوا على ضعفه». ينظر تعجل المنفعة: ٨٣١/١.

(٥) لسان الميزان: ٢٩٠/٥. غدة

(٦) قال ابن حجر: « ثقة. خ». تقريب التهذيب: ٣١٣ (برقم ٣٤٥٨).

(٧) الثقات ٤٥/٥.

(٨) المجروحين: ٤/٢.

(٩) موسى بن عبيدة الربذي، ضعفه ابن حجر. تقريب التهذيب٥٥٢ (برقم٦٩٨٩). وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله نسكًا وفضلاً وعبادة وصلاحًا، إلا أنه غفل عن الإتقان في الحفظ حتى يأتي بالشيء الذي لا أصل له متوهمًا، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات من غير تعمد له، فبطل الاحتجاج به من جهة النقل، وإنْ كان فاضلاً في نفسه». المجروحين: ٢٣٤/٢.

أخو موسى بن عبيدة، ولم يرو عن عبد الله غير موسى، وحديثهما ضعيف»[١].

وقد اختلف النقاد في هذا الراوي، فضعفه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن حبان، وابن عدي. ووثقه يعقوب بن شيبة، والدارقطني، وقال النسائي: ليس به بأس. وأخرج له البخاري حديثًا واحدًا من رواية صالح بن كيسان، عنه[٢].

واختار ابن حجر توثيقه[٣]، والأولى أن يقال: صدوق، وهو اختيار الذهبي[٤].

المسار الرابع: تكرار ذكر الراوي بسبب الجرح النسبي:

معنى الجرح النسبي: أنْ يحكم الناقد على راو معين بالجرح أو التعديل، لكن يكون مقيدًا بظرف معين، وليس حكمًا مطلقًا على الراوي في كل أحواله؛ فعند وجود جرح أو تعديل نسبي، فإنَّ النقّاد لا يردّون أو يقبلون حديث الراوي مطلقًا، بل يتعاملون معه بالتفصيل والتدقيق؛ حيث تقبل روايته في الأحوال التي وُثِّق فيها، وترد روايته أو يتوقف فيها في الأحوال التي جُرِّح فيها.

وتتعد أحوال الرواة حسب ظرف كل راوي، فقد يكون الضعف:

- بالنسبة إلى شيخ معين: إذ يكون الراوي ضعيفًا في روايته عن شيخ معين، بينما يكون ثقة أو صدوقًا في روايته عن شيوخ آخرين.

- النسبة إلى بلد أو إقليم معين: إذ يكون الراوي ضعيفًا في روايته لحديث أهل بلد معين، لكنه ثقة في روايته لحديث أهل بلده أو بلد آخر.

- النسبة إلى وقت معين: قد يكون الراوي ثقة وضابطًا في فترة من حياته، ثم يصيبه ضعف كالاختلاط وهو تغير الحفظ بسبب كبر السن أو مرض، فتضعف روايته بعد ذلك.

- النسبة إلى مقارنة براوٍ آخر: أحيانًا يجرح الناقد راويًا وهو في الأصل ثقة، عند مقارنته براوٍ آخر أوثق منه[٥].

---

(١) المجروحين: ٤/٢. وقال ابن عدي: «ولا أعلم يروي عنه إلا أخوه موسى بن عبيدة، وجميعًا يتبين على حديثهما الضعف». الكامل في ضعفاء الرجال: ٢١٣/٥

(٢) تنظر هذه الأقوال في تهذيب الكمال: ٢٦٣/١٥، وتحرير تقريب التهذيب: ٢٣٧/٢.

(٣) تقريب التهذيب: ٣١٣ (برقم ٣٤٥٨).

(٤) الكاشف: ٥٧١/١ (٢٨٤٢).

(٥) ينظر رسالة في قواعد الجرح والتعديل للشيخ السعد: ٥١. وهنالك بحث مستقل عن الجرح والتعديل النسبي بعنوان «النسبية في الجرح والتعديل» تأليف بركات ديب محمد، فيراجع لمزيد تفصيل.

فمثال التعارض بسبب الجرح النسبي:

١- سلم بن زَرير العطاردي، أبو يونس البصري[١].

ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وفي المجروحين[٣]، وبين سبب الضعف بقوله: «لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يخطئ خطأً فاحشًا، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات».

والظاهر أن ابن حبان إنما أورده في الثقات ليثني على ديانته وصلاحه، وليس على ضبطه، وإلا فقد تشدد في جرحه في كتاب المجروحين، حيث بين أنه يخطئ خطأً فاحشًا وأن الحديث لم يكن من صناعته فلا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات، وهذا جرح مفسّر يقتضي تقديمه على التعديل المبهم، فهذا رأيه المقدم فيه، وبالتالي فلا تعارض حقيقي هنا.

والراوي مخرج له في الصحيحين، وقد اختلف فيه النقاد، فضعفه يحيى القطان، وابن معين، وأبو داود، والنسائي. ووثقه أبو حاتم وحده، وقال أبو زرعة: صدوق[٤]. ولم يقض الحافظ ابن حجر فيه بشيء في تقريبه. ويترجح ضعفه، والله أعلم.

٢- عطاء بن مسلم الخفّاف، أبو مَخْلَد الكوفي[٥].

ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وأورده في المجروحين[٧] وبيّن فيه سبب التضعيف بقوله: «كان شيخًا صالحًا، دفن كتبه ثم جعل يحدّث، فكان يأتي بالشيء على التوهّم فيُخطئ، فكثر المناكير في أخباره وبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات».

فنجد أنْ لا تعارض حقيقي بين الترجمتين؛ لأنَّ ابن حبان أثنى على الراوي بما يتعلق بالديانة والصلاح، وهذا يقتضي توفر العدالة فيه، فساقه في الثقات، لكنه ضعيف من قبل حفظه، بسبب دفنه لكتبه، واعتماده على رواية الصدر، فكثر الخطأ في حديثه، وكثرت المناكير في أخباره، فلا يقبل منه إلا ما وافق فيه الثقات.

(١) قال ابن حجر عنه: « وثقه أبو حاتم، وقال النسائي: ليس بالقوي، من السادسة. خ م س». تقريب التهذيب: ٢٤٥ (برقم ٢٤٦٦).

(٢) الثقات ٤٢١/٦.

(٣) المجروحين: ٣٤٤/١.

(٤) ينظر تهذيب الكمال: ٢٢٢/١١.

(٥) قال ابن حجر عنه: «صدوق يخطئ كثيرًا. تم س ق». تقريب التهذيب: ٣٩٢ (برقم ٤٥٩٩).

(٦) الثقات ٢٥٥/٧.

(٧) المجروحين: ١٣١/٢.

وهذه هو الراجح من حال هذا الراوي؛ فهو ضعيف يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد، فقد ضعّفه أبو حاتم، وأبو داود، والعقيلي، وقال ابن معين: أحاديثه منكرات، وقال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو بكر بن أبي داود: حديثه ليّن(١).

٣- عمر بن إبراهيم العبدي البصري، صاحب الهروي(٢).

أورده الحافظ ابن حبان في الثقات وقال: «يخطئ ويخالف»(٣). وأورده في المجروحين أيضًا، وقال: « كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإنْ اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا»(٤).

ومن خلال النظر في العبارتين نجد أنَّ الراوي مطعون في روايته عن قتادة خاصة، وهو اختيار ابن حجر لمرتبة الراوي حيث قال: « صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف».

وبذلك نعلم سبب تكريره للترجمة في الكتابين، حيث قصد النقد النسبي وهو تضعيف الراوي في روايته عن شيوخ وتوثيقه في آخرين.

٤- هلال بن خباب العبدي مولاهم، أبو العلاء البصري(٥).

ذكره ابن حبان في الثقات(٦)، وقال: «يخطئ ويخالف».

ثم ذكره في المجروحين(٧) وقال: «كان ممن اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشيء على التوهّم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات فإنْ احتج به محتج أرجو أنْ لا يجرح في فعله ذلك».

فنجد أنَّ كلام ابن حبان متوافق في كلا الترجمتين، ولا تعارض حقيقي بينهما، فهو يرى أنَّ الراوي هلال بن خباب مع كونه يخطئ ويخالف لكنه في مرتبة القبول، لذلك أورده في الثقات، ثم أعاده في المجروحين ليبين سبب التوهّم في حديثه وهو الاختلاط الذي أصابه في آخر حياته، فيقبل من حديثه ما توبع فيه دفعًا للخطأ الذي يحصل من الاختلاط .

(١) ينظر تهذيب الكمال: ١٠٤/٢٠.

(٢) قال ابن حجر عنه: «صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، من السابعة. قد ت س ق». تقريب التهذيب: ٤١٠ (برقم ٤٨٦٣).

(٣) الثقات ٤٤٦/٨.

(٤) المجروحين: ٨٩/٢.

(٥) قال ابن حجر: « صدوق، تغير بأخرة. ٤». تقريب التهذيب: ٥٧٥ (برقم ٧٣٣٤).

(٦) الثقات ٥٧٤/٧.

(٧) المجروحين: ٨٧/٣.

وقد لخص الحافظ ابن حجر مرتبته بقوله: « صدوق، تغير بأخرة»، وهو الراجح من حاله[١].

المسار الخامس: التعارض بسبب شيخ الراوي أو تلميذه:

يُعد ضعف الشيخ (الراوي الأعلى في السند)، أو التلميذ (الراوي الذي يروي عن الشيخ) أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى وقوع التعارض في الجرح والتعديل، ولبيان ذلك نفرق بينهما، وكما يأتي:

١- ضعف الشيخ: إذا كان الشيخ ضعيفًا غير ضابط أو غير عدل، فإنَّ هذا الضعف يؤثر بصورة مباشرة على روايته هو، فإذا روى تلميذ ثقة عنه، فإن رواية هذا التلميذ الثقة عن الشيخ الضعيف تُعتبر ضعيفة، ولا تُقبل؛ لأنَّ ضعف الشيخ يُفسد أصل الرواية.

وقد يختلط الأمر على الناقد فلا يدري الخطأ في الرواية من الشيخ أم من التلميذ؛ لأنَّ كلاًّ من الشيخ والتلميذ يمكن أن يخطئ في الحفظ، أو الضبط، أو السماع، أو الأداء، والناقد يحتاج إلى أدلة وقرائن واضحة لتحديد مصدر الخطأ، وعندها تتعد أقوال الناقد على الراوي وعلى روايته، فيحصل التعارض.

٢- ضعف التلميذ: وهو مثل الذي قبله، فإذا كان التلميذ ضعيفًا، فإنَّ هذا الضعف يؤثر ابتداء على روايته هو عن شيخه، ولو كان شيخه ثقة، لأنَّ رواية التلميذ الضعيف عن الشيخ الثقة تُعتبر ضعيفة ابتداء، إلا إذا توبع، لكن قد يختلط الأمر على الناقد في تحديد سبب الخطأ لعدم وجود القرائن الكافية، فتتعد الأقوال ويحصل التعارض. فإذا روى التلميذ رواية فيها خطأ، والشيخ الذي روى عنه هذا التلميذ تذكر له بعض الأوهام والأخطاء، فهل الخطأ من الشيخ أم من التلميذ؟ فالناقد يبحث عن روايات أخرى لنفس الحديث عن نفس الشيخ من طريق تلاميذ آخرين ثقات، أو روايات للتلميذ عن شيوخ آخرين لتحديد مصدر الخطأ، ويصعب الجزم بدون القرائن[٢].

والحافظ ابن حبان في كتاب المجروحين ينصّ على هذا ويكرره؛ فقد قال في ترجمة موسى بن سيار الأسواري: «منكر الحديث عن عطية، فلست أدري وقع المناكير في حديثه منه أو من عطية. وإذا احتج في إسناد خبر رواية من لا يعرف بالعدالة عن إنسان ضعيف، لا يتهيأ إلزاق الوهن بأحدهما دون الآخر، ولا يجوز القدح من هذا الراوي إلا بعد السير والاعتبار بروايته عن الثقات

(١) ينظر أقوال العلماء عنه في: تهذيب الكمال: ٣٣٠/٣٠، وميزان الاعتدال: ٣١٢/٤، وتقريب التهذيب: ٥٧٥ (برقم ٧٣٣٤).

(٢) ينظر المفصل في علوم الحديث: ٢٧٢/١.

غير ذلك الضعيف؛ فإنْ وجد في روايته المناكير عن الثقات ألزق الوهن به لمخالفته الأثبات في الروايات وهذا حكم الاعتبار بين النقلة في الأخبار»[١].

وقال في ترجمة الهذيل بن الحكم: «وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئًا منكرًا لا يتهيأ إلزاق القدح بأحدهما دون الآخر إلا بعد السبر، على أنَّ مجانبة ما روى أحرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعرية عن المناكير، فلم يدخل في جملة أهل العدالة ويلزق ذلك الحديث المنكر الذي روي عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه»[٢].

وقال في ترجمة يعلى والد أبي أمية بن يعلى: «يروي المناكير الكثيرة، فلست أدري البلية فيها منه أو من ابنه أو منهما»[٣].

١- الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي[٤].

ذكره ابن حبان في الثقات[٥]، وأشار إلى ما يطعن في حديثه، فقال: «وأحاديث الحسن بن عطية ليست بنقية».

ثم أعاده في المجروحين[٦] وضعفه مع الإشارة إلى سبب الضعف فقال: «منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه، أو من أبيه، أو منهما معًا؛ لأنَّ أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره ووجب تركه».

فنجد أنَّ ابن حبان نبّه في الثقات على الضعف الحاصل في أحاديث هذا الراوي، لكن لم يحدد سبب الضعف، ثم تكلم عليه بشكل أوسع في المجروحين واصفًا إياه بأنه منكر الحديث، لكن جعل سبب النكارة محتملة أنها منه أو من أبيه المتفق على ضعفه. وهذا التكرار ليس فيه تعارض، بل يؤيد بعضه بعضًا.

ولعل ابن حبان جوّز ذكره له في الثقات مع وجود ضعف في أحاديثه؛ لأنَّ الضعف ليس منه بل من أبيه[٧]، وبذلك لا يخرجه من دائرة التوثيق العامة عنده[٨].

(١) المجروحين: ٢/٢٤٠.

(٢) المجروحين: ٣/٩٥.

(٣) المجروحين: ٣/١٤٢.

(٤) قال ابن حجر عنه: «ضعيف. د». تقريب التهذيب: ١٦٢ (برقم ١٢٥٦).

(٥) الثقات ٦/١٧٠.

(٦) المجروحين: ١/٢٣٤.

(٧) عطية بن سعد العوفي الكوفي، قال عنه الذهبي: «تابعي شهير ضعيف». ميزان الاعتدال: ٣/٧٩.

(٨) جمهور العلماء يرون أن الحسن بن عطية العوفي ضعيف ينظر تهذيب الكمال: ٦/٢١١، وميزان الاعتدال: ١/٥٠٣،

٢- سهل بن معاذ بن أنس الجهني(١).

ذكره ابن حبان في الثقات(٢)، فقال: «لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه». فنجد أنه ضعف حديثه الذي رواه عنه تلميذه زبان بن فائد.

ثم ذكر المعنى نفسه في المجروحين(٣) بصورة أكثر تفصيلاً فقال: «روى عنه زبان بن فائد، منكر الحديث جدًّا، فلستُ أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فايد، فإنْ كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا لأنَّ راويها عن سهل بن معاذ: زبان بن فائد، إلا الشيء بعد الشيء».

فابن حبان يرى توثيق هذا الراوي باستثناء ما جاء حديثه من طريق زبان بن فائد عنه، فهو تضعيف نسبي، فلا تعارض في كلامه حينئذ بين الترجمتين. وإنما جوّز ذكره في الثقات لأنَّ له أحاديث من غير طريق زبان بن فائد، وهي صالحة.

وأما زبان هذا فهو ضعيف(٤)، قال عنه في المجروحين: «منكر الحديث جدًّا، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج به»(٥).

وتهذيب التهذيب: ٤٠٢/١.

(١) قال ابن حجر: «لا بأس به إلا في روايات زبان عنه. بخ د ت ق». تقريب التهذيب: ٢٥٨ (برقم ٢٦٦٧).

(٢) الثقات ٣٢١/٤.

(٣) المجروحين: ٣٤٧/١.

(٤) قال ابن حجر: «ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته». تقريب التهذيب: ٢١٣ (برقم ١٩٨٥).

(٥) المجروحين: ٣١٣/١.

الخاتمة

في الختام أقول إنَّ هذا البحث قدم رؤى مهمة حول قضية تعارض الجرح والتعديل، موضحاً المعايير التي اعتمدها الأئمة في الموازنة بين أقوال النقاد، وكيفية التغلب على التباين الظاهري في أحكامهم، وفيما يلي أهم نتائج البحث:

١- يتميّز ابن حبان بسعة علمه ودقّة تتبعه للرواة، وقد جمع في "الثقات" و"المجروحين" عدداً هائلاً من التراجم، وهو ما جعل كتبه مرجعاً أساسياً لا غنى عنها للباحثين في علم الرجال.

٢- إنَّ أحكام ابن حبان على الرواة أحيانًا تحتاج إلى دراسة وتمحيص ومقارنتها بأقوال النقاد الآخرين، فقد يُظهر تشدّداً في تضعيف بعض الرواة، أو يَجرح من ليس مَجروحًا عند غيره، في المقابل يُعرف عن منهجه التساهل في التوثيق، خاصة من ذكرهم في كتابه "الثقات" ولم يروِ عنهم إلا واحد أو اثنان، أو لم يُعرف عنهم جرح صريح، لذلك صار مجرد ذكر الراوي في "الثقات" لا يعني بالضرورة توثيقه بإطلاق عند جمهور المحدثين، بل يُعد من أدنى درجات التوثيق، إلا إذا يقرن بما يدلّ على توثيقه كالتصريح أو يخرج له في صحيحه.

٣- التعارض في أحكام ابن حبان على الرواة لا يعني التناقض المُطلق في الأحوال كلّها، بل قد يُوجّه من خلال فهم منهجه الذي يفصل بين العدالة والضبط، واعتبار الجرح المُفسّر، ومراعاة مدى التساهل أو التشدّد في أحكامه.

٤- حين نَجد راويًا ذكره ابن حبان في "الثقات" ثم في "المجروحين"، أو حكم عليه بحكمين مختلفين، فنوجهه على أوجه؛ لأنَّ ابن حبان قد يكون:

حكم على الراوي في وقت بناءً على معلومات معينة، ثم توفرت له معلومات جديدة أدت إلى تغيير حكمه.

أو يكون الجرح الذي ذكره مقيدًا بحالة معينة، بينما تعديله عام.

أو عدل عن رأيه السابق بسبب تغير الاجتهاد، وهو أمر طبيعي وارد في علوم الاجتهاد.

٥- كشف البحث عن أهم الطرق والمسالك التي يمكن للباحث اتباعها للجمع بين تناقضات ابن حبان في الرجال، ويمكن تقسيمها على خمسة مسارات رئيسية:

المسار الأول: تراجع ابن حبان عن جرح الراوي، وهذا المسار يعكس سعة علم ابن حبان وحرصه على التثبت. ويجمع بين القولين بالعمل بالمتأخر من كلامه.

المسار الثاني: التعارض بسبب الوهم في اسم الراوي، فإنْ أدّى إلى اختلاف الأحكام بين مواضع ترجمته، ولحل هذا التعارض يتطلب تدقيقًا في الأسماء والأنساب للتفريق بين الرواة، ويستعان بأقوال النقاد الآخرين للترجيح بين قوليه.

المسار الثالث: التعارض بسبب تغير رأي ابن حبان في مرتبة الراوي، وهذا التغير لا يُعدّ نقصًا، بل هو دليل على مرونة منهج ابن حبان في التثبت، ويأخذ بالمتأخر من أحكامه ويترك الأول.

المسار الرابع: تكرار ذكر الراوي بسبب الجرح النسبي، وهنا يتعلق نقد الراوي ببعض رواياته أو بمن يروي عنهم أو يروون عنه، ولمعرفة الخروج من التناقض على الباحث النظر في السياق الكامل للترجمة ومراعاة القرائن المحيطة بها.

المسار الخامس: التعارض بسبب شيخ الراوي أو تلميذه، ويتطلب لحلّ هذا التعارض دراسة أسانيد الروايات والتأكد من حال كل راوٍ في كل طبقة من طبقات السند، ويعمل بالقولين بناءً على القرائن الخارجية والداخلية.

٦- إنَّ معرفة هذه المسارات الخمسة يُعين الباحث على استيعاب منهج الإمام ابن حبان في الجرح والتعديل، والتعامل مع التناقضات الظاهرية في أحكامه، والخروج بحكم دقيق على الرواة. ويمكن مع ذلك الاستفادة من شروح العلماء الذين تناولوا كتب ابن حبان وحاولوا حلّ التعارض كالحافظ الذهبي وابن حجر وغيرهما.

المصادر

١- آراء ابن حبان في مسائل العقيدة ومنهجه في عرضها: للدكتور عبدالعزيز بن عبدالله المبدل، رسالة ماجستير في قسم الدراسات الإسلامية، شعبة العقيدة، كلية التربية، جامعة الملك سعود. سنة النشر١٤١٧ هـ.

٢- الأَعلام: لخير الدين الزِّرِكْلي (ت١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، ط٥، بيروت ١٩٨٠م.

٣- الإمام محمد بن حبان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل: للشيخ عداب محمد الحمش. رسالة ماجستير مقدمة في جامعة أم القرى/ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، سنة ١٩٨٥هـ.

٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي، علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ١٩٨٢م.

٥- الأنساب: للسمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢ هـ). تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند ١٩٦٢م-١٩٨٢م.

٦- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: المؤلف ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل - أبو الأشبال أحمد محمد شاكر. بعناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث. الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ١٤٣٥هـ.

٧- البداية والنهاية: لابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت٧٧٤هـ). حققه: مجموعة من الفضلاء راجعه: عبد القادر الأرنؤوط، ود.بشار عواد معروف. دار ابن كثير، دمشق – بيروت ٢٠١٣م.

٨- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين.

٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق: د بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٠- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة. ١٩٧٩م.

١١- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث – دمشق.

١٢- تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر، علي بن الحسن (ت٥٧١ هـ). دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

١٣- التاريخ الكبير: للبخاري: محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ) بعناية عبد الرحمن بن يحيى اليماني وآخرين. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ١٩٥٩م.

١٤- تحرير علوم الحديث: لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ). حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، مكة المكرمة ٢٠٠٤م.

١٦- تعارض أحكام الإمام محمد بن حبان البستي على بعض الرواة في كتابيه الثقات والمجروحين: إعداد الدكتور أمين بن عبد الله الشقاوي. رسالة ماجستير من جامعة الملك سعود بالرياض – كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية - شعبة التفسير والحديث عام ١٩٩٨م.

١٧- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. دار البشائر، بيروت ١٩٩٦م.

١٨ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: محمد عوامة. دار الرشيد - سوريا ١٩٨٦م.

١٩- التقرير والتحبير: شرح ابن أمير الحاج (ت ٨٧٩) على «تحرير الكمال بن الهمام» (ت٨٦١هـ) في علم الأصول: المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر ١٣١٦ - ١٣١٨هـ.

٢٠- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: لعبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ). الناشر: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٢١- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للمزي، يوسف بن عبدالرحمن(ت٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ.

٢٣- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢هـ). تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت ١٩٩٧م.

٢٤- الثقات: لابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت ٣٥٤ هـ). طبع تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الناشر: دائرة المعارف العثمانية

بحيدر آباد الدكن - الهند ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.
٢٥- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل: أ. د. الشريف حاتم بن عارف العوني. دار المعراج للنشر والتوزيع – دمشق ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
٢٦- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: لابن شاهين، عمر بن أحمد (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري. مكتبة أضواء السلف – الرياض، السعودية ١٩٩٩م.
٢٧- رسالة في قواعد الجرح والتعديل وبعض مباحثه: للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد. اعتنى بها تلميذه أحمد بن عبدالرزاق ال إبراهيم العنقري. دار الإدارة للنشر والتوزيع ١٤٤٢ه.
٢٨- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للكنوي، محمد عبد الحي (ت ١٣٠٤هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ١٤٠٧هـ.
٢٩- الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات: للدكتور مبارك سيف الهاري، منشورات دائرة الأبحاث في جامعة الكويت١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
٣٠- سير أعلام النبلاء: للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ). تحقيق جماعة من الأساتذة. مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ.
٣١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق – بيروت ١٩٨٦م.
٣٢- شرح التبصرة والتذكرة: لزين الدين العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ). تحقيق: عبداللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ٢٠٠٢م.
٣٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.
٣٤- الضعفاء الكبير: للعقيلي، محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية – بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٥- طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين (ت ٧٧١هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر ١٤١٣هـ.
٣٦- طبقات الفقهاء الشافعية: لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: محيي الدين علي نجيب. دار البشائر الإسلامية – بيروت ١٩٩٢م.
٣٧- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع: المؤلف: أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (ت ١٤٢٧هـ). الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض،

المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٣٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت٨٥٢هـ). مصورة دار الفكر في بيروت، عن الطبعة السلفية في مصر.

٣٩- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ). تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٠- القاموس المحيط: للفيروزآبادى، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٤١- قواعد علوم الحديث: لظفر أحمد التهانوي (ت١٣٩٤هـ). تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ١٩٨٤م.

٤٢- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ). تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤٣- الكامل في التاريخ: لابن الأثير، عز الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت ٦٣٠هـ). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٤٤- الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ). تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود- علي محمد معوض. دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

٤٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: لعلاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد (ت٧٣٠هـ). تحقيق عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٦- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ). تحقيق: إبراهيم حمدي المدني. جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن ١٣٥٧هـ.

٤٧- لسان العرب: لابن منظور، محمد بن مُكْرَم (ت٧١١هـ). دار المعارف القاهرة، دون تاريخ.

٤٨- لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ٢٠٠٢م.

٤٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت ٣٥٤ هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. الناشر: دار الوعي – حلب، ١٣٩٦ هـ.

٥٠- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للمباركفوري عبيد الله بن محمد (ت ١٤١٤هـ). الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند ١٩٨٤م.

٥١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي (ت نحو٧٧٠هـ).المكتبة العلمية – بيروت ٢٠٠٩م.

٥٢- معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل. الناشر: عالم الكتب ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

٥٣- معجم البلدان: لياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت ١٩٩٥م.

٥٤- معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧١هـ.

٥٥- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم. دار الفضيلة، القاهرة مصر١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.

٥٦- المعجم الوسيط: تأليف نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. كُتبَتْ مقدمتُها ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م. وصَوَّرَتْها: دار الدعوة بإستانبول، ودار الفكر ببيروت.

٥٧- معرفة أنواع علوم الحديث: لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ). تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٨- منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق – سورية ١٩٨١م.

٥٩- المهذب في علمِ أصولِ الفقه المقارن: لعبد الكريم بن علي بن محمد النملة (ت١٤٣٥هـ). مكتبة الرشد – الرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٦١- النسبية في الجرح والتعديل: محمد بركات ديب. حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة / جامعة الأزهر – مصر العدد /١٨ المجلد ٢/ ٢٠١٤م.

٦٢- النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،

المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٣- النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ). تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف – الرياض ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٦٤- هدي الساري مقدمة فتح الباري: لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ). تحقيق: محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية – مصر ١٣٨٠هـ.

٦٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٣٩هـ). طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول ١٩٥١ - ١٩٥٥ هـ.

٦٦- الوافي بالوفيات: للصفدي، خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ). تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٦٧- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: لمحمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ). دار الفكر العربي – بيروت ١٩٨٢م.